واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية و البرامج القطاعية غير الممركزة و أثارهما على التنمية المحلية المستدامة - حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف-

هجرس منصور أ – بزيان عبد المجيد ب

أ كلية علوم الطبيعة و الحياة - جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية

ب كلية علوم الأرض قسم الجغرافيا و التهيئة العمرانية – جامعة قسنطينة 1 .

تاريخ الإستلام 2015/05/10– تاريخ القبول 2016/05/17

ملخص

يعتبر الاستثمار العمومي القاطرة الأساسية للتنمية المحلية بأبعادها الاقتصادية الاجتماعية والبيئية ، من خلال البرامج البلدية للتنمية PCD و البرامج القطاعية غير الممركزة PSD مع استحداث برامج طموحة لدعم النمو الاقتصادي و الاجتماعي و التي مولت عديد المشاريع التنموية ، فاجتماعيا فقد كان المسعى هو تحسين الاطار المعيشي للسكان بتحسين مختلف الخدمات منها : الصحة ، التعليم ، السكن ، النقل ، ماء الشرب ، الكهرباء و الغاز و كذا تطوير البنية التحتية خاصة شبكة الطرقات . أما اقتصاديا فكان بتدعيم الزراعة ، و البناء و الأشغال العمومية و المؤسسات و المتوسطة و الصغيرة ، أما بيئيا فكان المسعى هو حماية الأوساط الطبيعية من التصحر و التعرية و حماية الغابات. فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع و أثر الاستثمار العمومي على ديناميكية التنمية المحلية المتوازنة في مناطق الهضاب العليا لولاية سطيف خلال ثلاثة مخططات تنموية ببرامجها المتعددة بين 2000-2014 وهذا من خلال دراسة نشاط البرنامجين PCDوPSD، فقد تبين أنه رغم النتائج الايجابية التي حققتها البرامج ألتنموية في بعض المناطق و في بعض القطاعات التنموية ، إلا أنها تبقى غير كافية و تفتقر للفعالية مقارنة بالمبالغ الضخمة التي صرفت لتجسيد مشاريع التنمية المحلية ، كما أنها لم تؤسس لتنمية متوازنة و مستدامة بخلقها لاختلالات تنموية بارزة بين مختلف قطاعات التنمية و بين مناطق الاقليم الواحد بحكم اهتمامها بالأقطاب وإهمالها للمناطق النائية المعزولة الواقعة على الأطراف الجنوبية و الشرقية من اقليم الهضاب العليا ، التي ما تزال تعاني من مشاكل التخلف الاقصاء و التهميش.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار العمومي – التنمية المحلية المتوازنة – الهضاب العليا – البرامج البلدية للتنمية **PCD**– البرامج القطاعية **PSD**. التهميش.

Résumé

L'investissement publique est la locomotive fondamentale de développement local avec ces dimensions socio-économiques et environnementale ,avec les programmes communaux de développement (PCD) est les programmes sectorielles décentralisé (PSD) et avec le développement des programmes ambitieux pour soutenir la croissance socio-économique , et qui a financé des divers projets de développement , l'effort sur le plan social c'est d'améliorer le niveau de vie avec l'amélioration des divers services tel que : la santé, l'enseignement, l'habitat, le transport ,l'eau potable, l'électricité ,le gaz ,ainsi le développement des infrastructures et spécialement le réseaux routier ,et sur le plan économique de soutenir l'agriculture et les travaux publiques et les petite et moyenne entreprise, et sur le plan environnementale tel que la protection des espaces naturels ,contre le désertification , l'érosion , et la préservation des forets. On a essayé à travers cette étude de surligner la réalité et l'impact de l'investissement publique sur la dynamique de développement local équilibré dans la zone des hauts plateaux sétifien à travers les 3 plans de développement avec leurs divers programmes entre 2000-2014 , et travers l'étude des deux programmes, on a constaté que malgré les résultats positives réalisé par ces programmes de développement, mais elle reste manquer d'efficacité vue au sommes d'argents dépensé pour la concrétisation de ces projets de développement local , comme elle a échouée de réaliser un développement équilibré et durable, car elle a créé des disparités de développement proéminent entre les divers secteurs et entre les régions du même territoire, on s'intéressant aux pôles et on négligeant les régions situé dans les périphériques du sud et de l'Est des hauts plateaux qui souffrais toujours des problèmes sous-développement et Exclusion et la marginalisation.

Mots clés : *investissement publique - développement local équilibré - hauts plateaux- PCD – PSD- L'exclusion.*

Summary

Public investment is fundamental engine of local development with these socio-economic and environmental dimensions, with communal (PCD) development programs is decentralized sectoral programs (PSD) and with the development of ambitious programs to support the socio-economic growth, and has funded various development projects, the effort socially is to improve the standard of living with the improvement of various services such as health, education, housing, transportation, drinking water, electricity, gas, and infrastructure development especially road networks and economically to support agriculture and public works and small business, and the environmental plan as the protection of natural areas, against desertification, erosion, and conservation of forests. We tried through this study highlight the reality and impact of balanced local development dynamics of public investment in the highland area Sétif through three development plans with their various programs between 2000-2014, and through the study of both programs, it was found that despite the positive results achieved by these development programs, but it is not be effective for the sums of money spent on the implementation of these local development projects as it has failed to achieve balanced and sustainable development, because it has created prominent development disparities between the various sectors and regions of the same country, it is interesting to the poles and neglecting located in peripheral regions of the southern and eastern highlands still suffering problems of underdevelopment and exclusion and marginalization.

Keywords : *informal housing - illegal - Algerian cities.*

المقدمة

أضحى من المسلمات أن الاستثمار أو الانفاق العمومي *l'investissement Public* بمثابة المحرك الأساسي لكل حراك تنموي آني أو مستقبلي بأبعاده الاقتصادية و الاجتماعية في أي بلد كان ، بحيث لا يمكن تصور وجود تنمية محلية على مستوى الولاية أو البلدية بدون تدخل الدولة من خلال إنفاق الأموال المخصصة في إطار ميزانية الدولة السنوية ، و يتم تحديد الحصص المالية لكل ولاية حسب معايير محددة تأخذ بعين الاعتبار عدد السكان و المساحة و درجة و مستوى التنمية ، ثم تقوم هذه الأخيرة بدورها بتوزيع هذه المبالغ على البلديات التابعة لإقليمها وفق المعايير السابقة ، كما قد تضاف إليها استراتيجية و توجهات التنمية على مستوى الولاية ، و هذا من خلال الاعتماد على تحديد النقائص رصد الاحتياجات و في مجالات التنمية المحلية على مستوى مختلف البلديات و رصد تطلعات السكان في مجال التنمية من أجل تحسين وضعهم المعيشي و تحقيق مبدأ حياة أفضل. و انطلاقا من هذا يتم تحديد أولويات القطاعات في مجال التنمية و يتم من خلاله توزيع الحصص المالية حسب عدد و تكاليف تجسيد مثل هذه المشاريع التي سوف تمس بطريقة مباشرة شريحة كبيرة من السكان من خلال استفادتهم بالخدمات التي تقدمها مثل هذه المشاريع مثل الصحة ، التعليم ، السكن ، النقل و الربط بشبكة الماء الشروب و الكهرباء وغاز المدينة و كذا تطوير البنية التحتية مثل الطرقات ، الصرف الصحي ، الاتصالات - بالإضافة إلى تدعيم المشاريع و الانشطة الاقتصادية خاصة الزراعية منها و أنشطة بيئية للحافظ على الأوساط الطبيعية من خلال مكافحة ظاهرة التصحر و استصلاح و حماية الأراضي السهبية - و تنظيم الرعي بالإضافة إلى محاربة التعرية و عمليات التشجير و حماية الغابات . و يتم تجسيد كل هذه المشاريع التنموية من خلال البرامج و المخططات التنموية المهيكلة و المنظمة و المعتمدة من قبل الدولة و من أهمها : البرامج البلدية للتنمية PCD و البرامج القطاعية للتنمية PSD و تضاف اليها البرامج الخاصة التي جاءت في إطار استحداث صندوق ضبط الموارد و التي وجهت لتحقيق دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

.

و انطلاقا من هذه الأهمية القصوى التي يضطلع بها للاستثمار العمومي في مجال التنمية المحلية الاقتصادية و الاجتماعية و التي تستهدف مباشرة تحسين الاطار المعيشي للسكان بدون استثناء في الأوساط الحضرية أو الريفية ، و هذا من خلال تجسيد مبدأ و شعار التنمية المتوازنة و المستدامة . و انطلاقا من هذه المقاربة حاولنا طرح بعض التساؤلات التي نراها مشروعة و سنحاول الاجابة عنها من خلال هذه الدراسة و و تتمثل فيما يلي :

- ما هو واقع الاستثمار العمومي للبرامج البلدية و القطاعية للتنمية في مناطق الهضاب العليا لولاية سطيف؟
- كيف تساهم مختلف البرامج التنموية في مجال التنمية المحلية على مستوى البلدية و الاقليم ككل؟
- ما مدى فعالية مختلف البرامج التنموية و الاستثمارات التي خصصت لتحقيق التنمية المحلية ؟
- هل راعت السلطات المحلية المعايير الواقعية في توزيع الاستثمارات العمومية على بلديات مجال الدراسة ؟
- هل كانت النتائج المحصل عليها ل مختلف البرامج في مستوى تطلعات المواطنين و التنمية المحلية ؟
- و هل تم فعلا الوصول إلى تجسيد مبدأ التنمية المحلية المتوازنة و المستدامة المنشودة ؟

لقد اعتمدت في انجاز هذه الدراسة على العمل الميداني من خلال المقابلات المبرمجة مع المسئولين المحليين ، و كذا على بيانات و معطيات تحصلت عليها من مختلف المصالح الولائية خاصة مصلحة الغابات ، و مديرية التخطيط و متابعة الميزانية و المصالح الادارة العامة للولاية و مؤسسات لها علاقة مباشرة بالاستثمار .

1 : الاستثمار و أهميته:

بحكم الأهمية التي يكتسيها موضوع الاستثمار عامة و مجال الاستثمار العمومي خاصة و دوره في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات ، فقد إهتم المفكرون في مجال الاقتصاد بوضع مجموع من النظريات و الأفكار حسب توجهاتهم الفكرية و بهذا فقد تعددت المفاهيم حول الاستثمار أو الانفاق العمومي و تحديد أهميته في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

1-1 مفاهيم حول الاستثمار

- **النظرية الكلاسيكية :** تزعمها الاقتصادي الانجليزي أدم سميث Adam Smith 1723-1790 بحيث ركز على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة الحرة , بأن العمل مصدر الثروة ، و تقسيم العمل و الذي عدم تدخل الدولة ،والاعتماد على آلية السوق (اليد الخفية)في إعادة التوازن بالإضافة إلى أن الانتاج هو دالة لعوامل عديدة هي العمل ورأس المال و الموارد الطبيعية و التقدم التكنولوجي ، والتغير

في نمو الانتاج يتحقق عندما يحصل تغير في أحد العوامل أو جميعها.[1]

-النظرية الكنزية نسبة إلى صاحبها الاقتصادي جون كنز John Maynard Keynes(1883-1946) من خلال كتابه العامة في التشغيل والفائدة والنقود"،والذي صدر في عام 1911، والذي و الذي ضمنه نقدا شديدا للنظرية الكلاسيكية وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة و اتسع دورها في الحياة الاقتصادية ، و بالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغير جذريا و تزايد الاهتمام بها ليس فقط حسب الكم بل من حيث مكوناتها و أهدافها و معايير تحديدها و نوعيتها ، وخاصة دورها الكبير في إحداث النمو الاقتصادي . ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العاملي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكيل الذي يتمثل في "تلك المبالغ المتوقع إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية و ألاستثمارية "هو مجموع الاستهلاك و الاستثمار "، من أجل زيادة الانتاج والتشغيل [2]

كما يعرفه اقتصاديون آخرون على أنه عبارة عن عملية صرف أموال في الوقت الحالي من أجل الحصول من ورائها على نتائج في المستقبل . وبهذا المعنى يشمل الاستثمار كل الموارد و المواد و الأشياء المحصل عليها. الاستثمار أيضا هو عملية الإنفاق الرأسمالي في مشروع ما بغرض تحقيق نمو(أرباح) أو زيادة في المبلغ المستثمر، وهو ذلك النشاط الذي تنتظر المؤسسة من وراءه زيادة لقوتها و قدرتها ، من حيث يقوم متخذ القرار بتوظيف رأسمال حالي ، مقابل مداخيل مستقبلية.

-1-2 : أهميته و أهدافه : يعد الانفاق أو الاستثمار العمومي الركيزة الأساسية للتنمية المحلية في اقليم ما ، لكونه يساهم بشكل مباشر في تمويل المشاريع الجديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية الحيوية و تتمثل فيما يلي:

* انجاز و تطوير المرافق العامة والبنية التحتية الأساسية خاصة فيما تعلق بمشاريع شق الطرق الرئيسية والفرعية و السكة الحديدية ، ومشروعات مد قنوات المياه الشروب و تمديدات الصرف الصحي و تهيئة المخططات العمرانية و منشئات الإدارات العمومية ، و كذا ربط السكان بشبة الكهرباء و الغاز وتوليد الطاقة .

* الاهتمام بمشروعات التنمية الاجتماعية منها : التعليم ،الصحة ، النقل ، والاتصالات ، الإسكان ،الشباب و الرياضة و الأمور الثقافية و الحماية الاجتماعية .

* تنفيذ المشاريع التي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية و التجارية المتعددة من أجل انتاج السلع والخدمات في

القطاعات الإنتاجية والخدمية كالزراعة ، الصناعة ،السياحة الصيد البحري و التجارة .

و بغاية التنظيم المحكم لصرف الاستثمارات العمومية تم استحداث برامج ومخططات تنموية وطنية و محلية التي تقوم بدورها التنظيمي و التنفيذي على مستوى البلدية و الولاية و منها على الخصوص البرامج البلدية للتنمية PCD و البرامج القطاعية غير الممركزة PSD ، بالإضافة إلى البرامج الخاصة منها تلك التي تندرج في إطار سياسة التجديد التنمية الريفية و من أبرزها البرامج الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI[3].كما تم اعتماد برامج و خطط لدعم التنمية و من أبرزها : برنامج الانعاش الاقتصادي PSRE و برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE و البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC .

2- تقديم مجال الدراسة .

يتميز إقليم الهضاب العليا في ولاية سطيف بوزنه الاقتصادي و البشري و هو الذي أعطى المكانة الهامة و المميزة على ولاية سطيف على المستوى الاقليمي في الشرق الجزائري و الهضاب العليا كما بوء ولاية سطيف ضمن الولايات الهامة على المستوى الوطني . فهذه المكانة التي يتميز بها الاقليم لم تأت من فراغ بل من مقومات و امكانات معتبرة تتوفر عليها الولاية ككل و اقليم الهضاب العليا على الخصوص ، و هي المقومات التي تعد كمؤهلات ساهمت بشكل كبير في توافد و استقطاب الاستثمارات الوطنية و الأجنبية العامة و الخاصة .

1-2 جغرافيا : يحتل اقليم الهضاب العليا موقعا جغرافيا استراتيجيا في الجزء الجنوبي للولاية، بحيث يعتبر محور لتقاطع الطرق بين الشرق و الغرب و الشمال و الجنوب ، بالإضافة إلى حدوده مع عدة ولايات تقع في الهضاب العليا الشرقية ، كما يتربع الاقليم على مساحة 4075 كلم^2 أي 62.7 من مساحة الولاية. يضم الاقليم على 27 بلدية تؤطرها 10 دوائر كما تمتاز بوجود 5 أقطاب حضرية كبرى و هي سطيف ، العلمة - عين أرنات- عين أزال - عين ولمان

2-2 طبيعيا : يمتاز الاقليم بامتداد واسع للطابع السهلي بحيث يقدر متوسط الارتفاع 900 م أي 80% من المساحة الاجمالية للإقليم باستثناء الطابع الجبلي في أقصى الجنوب و الجنوب الغربي . و بهذا يتوفر الاقليم على مساحة صالحة لزراعة تقدر بنحو 242353 هكتار أي 67% من المساحة الزراعية في الولاية و المقدرة بـ 361150 هـ . كما يتميز الاقليم بمناخ شبه

- بن عزة محمد – أثار الانفاق العام على النمو الاقتصادي ، تحليل احصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر –1

[2]- بن عزة محمد * نفس المصدر السابق.

[3] -PPDRI : projets de proximité pour le développement rural intégré.

رطب في شماله و شبه جاف في أجزائه الجنوبية بحيث تتراوح كمية التساقط السنوي بين 400 - 600 ملم سنويا .

2-3 بشريا :[4] يتمتع الاقليم بوزن بشري معتبر مقدر بـ 1.179.440 نسمة و يمثل 69.3% من سكان الولاية البالغ

عددهم 1.699.738 سنة 2013 ، فهو يمثل قوة استهلاكية من جهة و قوة منتجة بحيث يعد الاقليم 23217 نسمة من القوة العاملة موزعة قطاعات النشاط 30.1 % في الزراعة ، 32%في التجارة و 19.6% في الخدمات و الادارة و 11.8 % في القطاع الصناعي. كما يمتاز الاقليم بتوزيع سكاني يغلب عليه طابع التجميع بحيث أن 76% من السكان يسكنون المراكز الحضرية و شبه الحضرية مما يسهل توفير الخدمات ضرورية.[5]

4-2 اقتصاديا : الأهمية الاقتصادية و التجارية و الصناعية لبعض مدنها مثل سطيف و العلمة و عين ولمان مما جعلها مركزا للتوطن الصناعي و التجاري بحيث تتوفر على منطقتين صناعيتين (سطيف-العلمة) و 8 مناطق للنشاطات في المدن الرئيسية ، كما يتوفر الاقليم على ثروة منجميه غير حديدية منجم خرزة يوسف ، و الكلس، الجبس،الصلصال،الملح...الخ

كما يتوفر الاقليم على بنى تحتية هامة و منها شبكة للطرقات المعبدة طولها الاجمالي 1226 كلم منها 75 كلم للطريق السيار و 306 كلم طرق وطنية و 425 طرق ولائية و 420 كلم طرق بلدية ، كما يتوفر الاقليم على خط للسكة الحديدية يمر على 5 مدن في شمال الإقليم ، و مطار في للملاحة الجوية بعين أرنات. بالإضافة إلى توفره على شبكة للكهرباء بنسبة تغطية 98% و الغاز الطبيعي بنسبة 70%.

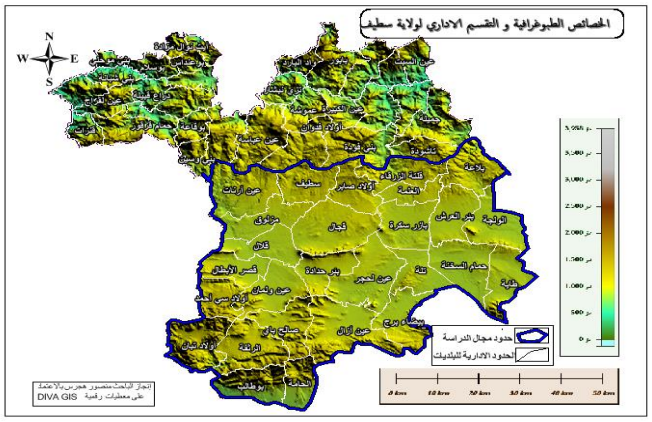

3 : البرامج الاستثمارية العمومية للفترة بين 2000-2014 .

سطرت السلطات العمومية من خلال استراتيجيتها التنموية أهدافا سعت لتحقيقها من أجل وضع قاطرة التنمية في سكتها و محاولة تسريع التنمية بمختلف ابعادها الاقتصادية و الاجتماعية مستغلة الأوضاع المالية المريحة التي عاشتها الجزائر بعد سنة 2000 بارتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 140 دولار ، و تراكم فوائض مالية بحيث أن الموازنة العامة تحددت على سعر مرجعي للبترول و هو 38 دولار للبرميل مما دفع بالدولة إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد و أطلقت بذلك عدة برامج تنموية تعددت من حيث التسميات من برنامج الانعاش الاقتصادي إلى برنامج التكميلي لدعم النمو ثم برنامج توطيد النمو، و تم تجسيدها من خلال 3 مخططات تنموية خماسية بين 2000 - 2014

3-1: برنامج دعم الانعاش الاقتصاديPSRE[6] **2000-2004** : الذي خصص له في البداية 7 مليار دولار أي ما يقارب 525 مليار دج ، ثم ارتفع بنهاية إلى 16 مليار دولار أي 1.216 مليار دج من خلال برامج تكميلية لمشاريع سابقة و أخرى جديدة مثل صندوق تنمية الجنوب و الكل من أجل إنعاش النمو الاقتصادي الذي يعاني الركود و الانهيار و الوضع الاجتماعي الصعب و هي نتائج و مخلفات الأزمة الأمنية للعشرية السوداء التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينيات بين 1992-2000 ، فكانت بذلك محاولة إعادة مكانة الجزائر الخارجية و الثقة للمواطن من أجل تجاوز حالة الاحباط ، و حتمية إعادة البناء و محو مظاهر الخراب و الدمار التي طالت المنشئات الاقتصادية و الاجتماعية و البنية التحتية مما أثر سلبا على الاطار المعيشي و الاقتصادي للجزائريين و يرمي البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها نذكر أهمها:

- تطوير البنية التحتية
- تحسين الاطار المعيشي للسكان و محاربة الفقر و البطالة .
- ترقية أداء المؤسسات العمومية من خلال دعمها ماليا و تقنيا.

3-2: البرنامج التكميلي لدعم النموPCSC[7] **2005-2009.**

جاء في إطار المخطط الخماسي الثاني كاستمرارية للنتائج الايجابية للمخطط الأول ، و مع استمرار الوضع المالي المريح للجزائر و من تحسن في الاقتصاد الكلي و احتياطي صرف قدر بنحو 195 مليار دولار مع مستوى متدني للمديونية التي لم تتجاوز 5 مليار دولار فكل هذه المؤشرات دفعت الجزائر إلى إطلاق مشاريع تنموية شاملة من خلال البرنامج و اذي

---

[4] - الحولية الاحصائية لمديرية البرمجة و متابعة الميزانية لسنة 2013

[5] - معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية 2014

[6] - محمد مسعي (جامعة– ورقلة) - سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها في النمو . مجلة الباحث العدد 10 / 2012 . ص 147

[7] - PCSC: Programme complémentaire de soutien à la croissance.

انطلق بقوام مالي 114 مليار أي 8705 مليار دج بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1216 مليار دولار و بإضافة برامج جديدة مثل تنمية الجنوب و الهضاب و البرامج التكميلية ارتفعت مخصصاته إلى 130 مليار دولار ما يعادل 9.680 مليار دج في نهاية 2009 و قد تم توجيهها لتنفيذ عديد المشاريع التنموية الاقتصادية و الاجتماعية بهدف إرساء تنمية فعلية ، و نلخص أهدافه في ما يلي:[8]

- الاستمرار في تمويل المشاريع التنموية من خلال صندوقي تنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا .
- تدعيم قطاع السكن و امتصاص السكن الهش
- تطوير الهياكل القاعدية الصحية ، الرياضية ، الثقافية ، التربوية و الجامعية .
- عصرنة القطاع العمومي لتحسين الخدمة العمومية في ظل تكنولوجيا الاعلام و الاتصال NTIC .

3-3: برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE [9] **2010 - 2014** جاء في إطار المخطط الخماسي الثالث و قد الذي خصص له 155 مليار دولار ما يعادل 11.435 دينار لتصل تكلفته الاجمالية بالبرنامج السابق بنهاية سنة 2014 إلى 286 مليار دولار أي ما يعادل 21.214 دينار من استكمال المشاريع التنموية السابقة و اطلاق مشاريع تنموية جديدة و قد سعى البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها:

- دعم و تحسين التنمية الاقتصادية خاصة التنمية الصناعية و كذا اقتصاد المعرفة
- تحسين المستوى المعيشي و تطوير التنمية البشرية.
- مواصلة تطوير المنشئات القاعدية و الخدمة العمومية .
- تشجيع سياسة التشغيل بتدعيم الأنشطة الخلاقة لمناصب الشغل.

استفادت ولاية سطيف في إطار هذه المخططات و البرامج التنموية ميزانية الولاية على مبالغ مالية معتبرة لتفيذ المشاريع التنموية من خلال مختلف هذه البرامج و هذا في إطار البرامج البلدية للتنمية و البرامج القطاعية للتنمية غير الممركزة كذا البرامج الخاصة المستحدثة في إطار إعادة بعث النمو الاقتصادي و الاجتماعي كصندوق تنمية مناطق الهضاب العليا و برنامج التجديد و التنمية الريفية و التي كانت ترمي كلها إلى محاولة تجسيد التنمية المحلية بكل أشكالها و أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية . و لدراسة معمقة لواقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج السابقة سنتطرق لدراسة نشاط البرامج البلدية للتنمية و كذا البرامج القطاعية غير الممركزة بحكم أهميتها الكبيرة في تمويل تجسيد المشاريع التنموية و بهذا فإنها تعد الآلية أساسية لتحقيق هدف التنمية المحلية .

4 : الاستثمار العمومية للبرامج البلدية للتنمية و البرامج القطاعية غير الممركزة بين 2000-2014 :

من أجل دراسة معمقة لنشاط الاستثمار العمومي على المدى الطويل فقد تعمدنا تناول فترة زمنية نوعا ما طويلة و هذا من أجل الاطلاع الجيد على المخططات التنموية الثلاثة و من أجل معرفة أهم الانجازات التي حققتها الاستثمارات العمومية للبرنامجين في مجال تحقيق التنمية المحلية في مناطق الهضاب العليا.

4-1 : نشاط البرامج البلدية للتنمية PCD[10] أستحدث هذا البرنامج بموجب امرسوم 81 / 380 في إطار تنفيذ سياسة اللامركزية في تسيير الانفاق العمومي و إعطاء هامش من الحرية للسلطات المحلية في تجسيد المشاريع التنموية الاقتصادية و الاجتماعية على مستوى بلدياتهم لكونهم الأكثر اطلاعا على واقع بلدياتهم و احتياجات التنمية المحلية.و تضطلع هذه البرامج على تنفيذ عدة مشاريع تنموية محلية و منها : الفلاحة ، الري ، المنشئات الاقتصادية ، الاجتماعية و الإدارية ، البيئة و الصحة و النظافة ، التربية و الشباب إلى نشاطات خاصة بالتهيئة الحضرية و الصرف الصحي و شبكة الماء و البنية التحتية الخاصة بالطرقات و المسالك الترابية الغابية .

4-1-1 المبالغ المستثمرة في إطار البرامج البلدية للتنمية بين 2000 - 2014 : حسب المعطيات المستقاة من مديرية التخطيط و متابعة الميزانية فإن بلديات مجال الدراسة و خلال مدة 14 سنة و من خلال ثلاثة مخططات للتنمية بين 2000-20014 فقد استهلكت ما مقداره **999 617 425 18** (د.ج) و يمثل الاقليم الهضاب العليا ما نسبته 58.46% من المبالغ المخصصة و المستهلكة في الولاية ككل ، بحيث قدر المبلغ الاجمالي **645 422 516 31** دج خلال نفس الفترة ،كما نسجل بوضوح أن المخطط الخماسي 2010-2014 خصصت له أكبر الاستثمارات على الاطلاق بحيث بلغ نصيب مجال الدراسة 12.155.471.357 دج و يمثل بذلك نسبة 66% من مجموع الاستثمارات بين 2000-2014 ، و هذا لكونه ارتفع 5 مرات بين مقارنة بمخطط 2000-2004 كما يبرزه الشكل البياني 01 و الجدول المرفق معه .[11]

7- س. دلفوف - ع. حططاش – أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر2001- 2014 - ورقة عمل - جامعة سطيف . ص 8

[9] - PCCE : Plans de consolidation à la croissance économique.

[10] -PCD: programmes communaux de développement.

[11] - معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية 2014

مالية معتبرة لتطوير البنية التحتية و توفير مختلف الخدمات الضرورية لحياة المواطن . و يمكن تقسيم نصيب البلديات من هذه الاعتمادات المالية إلى الفئات التالية :

- **كبيرة جدا : 1450-2600 مليون دج** و تشمل كل من بلدية سطيف و التي استحوذت على 2554 مليون دج أي بنسبة 13.8% و بلجية العلمة بحوالي 1458 مليون دج بنسبة 7.9 % و هذا ا بحكم بوزنهما الاقتصادي و التجاري و حجم سكانهما االمعتبر والتمدد الحضري الذي شهدته كلا من المدينتين خلال العقدين الأخيرين و الذي تطلب تطوير البنية التحتية و الخدمات
- **- كبيرة 801-1400 مليون دج** و تشمل 4 بلديات وهي : عين ولمان - عين أزال – قجال - عين أرنات و تراوحت نسبتها بين 4.9 - 4.5 % بحيث تعتبر هذه البلديات مراكز دوائر كما تمتاز بمراكزها الحضرية و شبه الحضرية التي شهدت توسعا معتبرا خلال العشرية الأخيرة بسبب النزوح الريفي بسبب المشاكل الأمنية و التخلف و التهميش الذي عاشته بعض البلديات المعزولة خاصة منها الجنوبية الشرقية ، بالإضافة إلى تشبع المدن الكبرى و ارتفاع أسعار السكن و عقار البناء.
- **- متوسطة 601-800 مليون دج :** و تمثلها 5 بلديات و هي على التوالي : صالح باي – حمام السخنة – الحامة - عين لحجر –الرصفة ، و قد خصصت لها نسبة تراوحت بين 3.9% و 3.5% و هي اعتمادات مالية قليلة إذا ما نظرنا إلى الوزن السكاني لبعضها و كذا مستوى التنمية المتدني بها ، بحيث تعاني من نقص واضح في الخدمات و البنية التحتية .
- **ضعيفة 500-600 مليون دج :** و تشمل هذه الفئة 5 بلديات و التي تعاني من التهميش و العزلة وهي على التوالي : بيضاء برج-قصر الأبطال-طاية – تلة – بازر صخرة و قد تراوحت نسبتها بين 3.7 و 3.0% .
- **ضعيفة جدا : 300-500 مليون دج :** شملت الفئة 11 بلدية و ترتب كما يلي : طاية ، تلة ، بازر صخرة،الولجة، بئر العرش ، أولاد تبان ،بوطالب، مزلوق ، أولاد صابر ،بئر حدادة،قلتة الزرقاء ، قلال، بلاعة، أولاد سي أحمد و تتراوح نسبها بين %-% 3.5 -2.7%و هي البلديات الأكثر حرمانا و تهميشا و التي تم استثنائها من العديد برامج التنمية المحلية و يمكن التدقيق في خصائص هذا التوزيع من خلال الخريطة التالية.

4-1-2التوزيع الجغرافي للمبالغ المالية في اقليم الدراسة.

يخضع توزيع المبالغ المالية المخصصة للبرامج البلدية للتنمية لعدة اعتبارات و منها على الخصوص الحجم السكاني بالإضافة إلى مستويات التنمية المحلية ، و لهذا فمن الطبيعي أن نرى عدم التوازن بين بلديات خاصة بين الأقطاب الكبرى التي تمتاز بوزنها السكاني و توسعها الحضري و وزنها الاقتصادي و الذي يتطلب مبالغ ضخمة للتوفير الخدمات و البنية التحية و البلديات الصغيرة التي تمتاز بعدد سكاني متواضع و توسع حضري ضعيف ، إلا أن هذا لا يجب أن يكون هذا مبررا لإهمال البلديات المعزولة و استثنائها من التنمية المحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية .

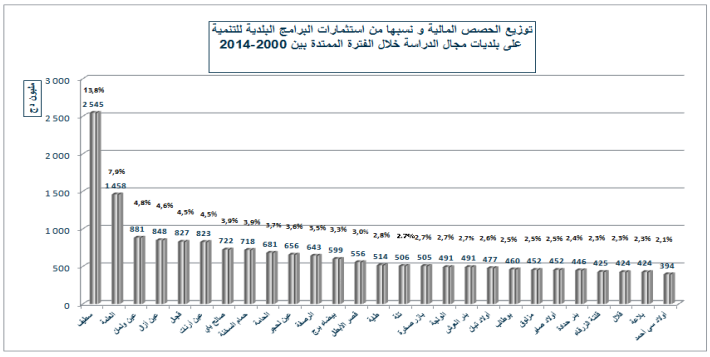

مديرية البرمجة و متابعة الميزانية و انجاز الباحث

إن توزيع اموال البرامج البلدية لم يكن متساويا و لا متوازنا فقد يكون هذا طبيعيا و هذا إذا اعتمدنا على مبدأ عدد السكان و الاتساع الحضري لبعض مدن النطاق خاصة الأقطاب الكبرى مثل بلديات كل من : سطيف ، العلمة ; وبعض المدن المتوسطة مثل عين ولمان ، عين أزال ، عين أرنات، صالح باي ، حمام السخنة و التي تعد كلها مراكز دوائر و تمتاز بحجمها السكاني المعتبر و توسعها الحضري مما يتطلب رصد مبالغ

الفصل(القطاع)	المبلغ المسثمر (دج)	النسبة (%)	الفصل(القطاع)	المبلغ المسثمر (دج)	النسبة (%)
الطرقات و المسالك	5457318999	29,62	أسوق جوارية	199319000	1,08
تهيئة حضرية	5401762000	29,32	مقاولات بلدية	166420000	0,90
التزويد بمياه الشرب	2488828000	13,51	منشئات للشباب	57600000	0,31
صرف صحي حضري	1843168000	10,00	منشئات تعليمية	41690000	0,23
مقرات بلديات	1030940000	5,59	بريد و اتصالات	9615000	0,05
منشئات إدارية	544664000	2,96	ري فلاحي	2715000	0,01
رياضة	495690000	2,69			
صحة و نظافة	243062000	2,69			
بيئة	225584000	1.22			
ثقافة و تسلية	217942000	1.18			
قيمة الاستثمار الاجمالي	18 426 317 999				

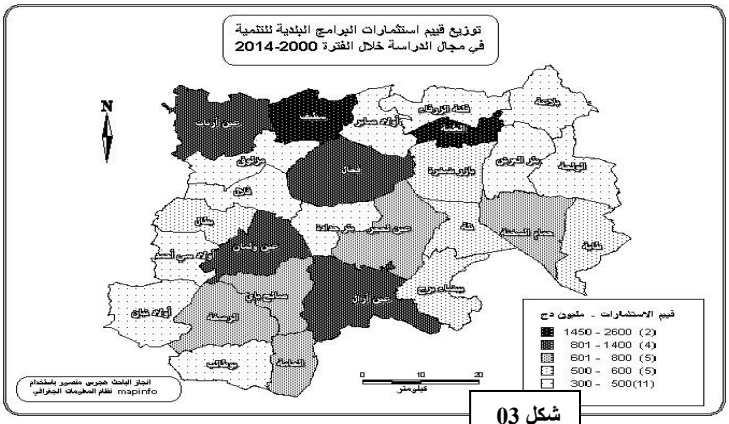

شكل 03

نستخلص انطلاقا من هذا التوزيع فإننا نلاحظ بأن الأقطاب الكبرى و المتوسطة قد استحوذت على نسبة كبيرة من المبالغ المالية خاصة بلدية سطيف مركز الولاية ثم بلدية العلمة كثاني قطب حضري و سكاني و اقتصادي ، ثم تليها بعض البلديات التي تعد كمراكز دوائر و تشهد توسعا حضريا كبيرا على نصيب معتبرا عين أرنات ،عين ولمان، عين أزال و حمام السخنة ، بينما كان نصيب باقي البلديات ضئيلا خاصة البلديات المعزولة في أقصى الجنوب و الجنوب الغربي كبلية أولاد سي أحمد، بوطالب ، الرصفة و بلديات أخرى واقعة على الحدود الشرقية للولاية كبلديات : بلاعة ، الولجة ، تلة ، طاية قلتة الزرقاء.

4-1-3التوزيع القطاعي لقييم الاستثمارات الخاصة بالبرامج البلدية للتنمية .

لقد تم توجيه الأموال المرصودة الخاصة بالبرامج البلدية للتنمية من أجل النهوض بقطاعات التنمية المحلية ذات العلاقة المباشرة بالمواطن بحيث تقسم هذه الأموال حسب عدة فصول و يشمل كل فصل تنمي قطاع معين ، كما يتوخى في هذا التوزيع شرط تحقيق احترام مبدأ الأفضلية و الأولوية من أجل تجسيد مبدأي التنمية الشاملة و المتوازنة .و للولوج إلى تحليل واقع تحقيق هذه الغاية ندقق في الجدول 03 و التمثيل البياني 01 اللذان يوضحان حول كيفية تخصيص و توزيع المبالغ المالية على مختلف القطاعات ، وهذا اعتمادا على مقاييس و متطلبات تفرضها استراتيجية التنمية المحلية في مستوى كل بلدية لكونها تختلف من حيث مستويات التنمية المحلية الاقتصادية و الاجتماعية .

جدول 03 نصيب القطاعات من الاستثمارات المالية للبرامج البلدية للتنمية بين 2000- 2014

المصدر مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية سطيف

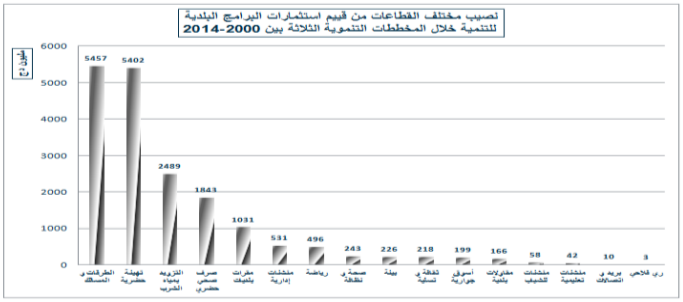

معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية و معالجة الباحث .

فمن خلال تحليل معطيات الشكل و الجدول فإننا هيمنة عدة قطاعات حيوية على حجم كبير من الأموال المستثمرة و ترتب كما يلي: الطرقات و المسالك بنسبة 29.62 % التهيئة الحضرية 13.51 % التزويد بماء الشرب 13.51% ، الصرف الصحي بنسبة 10 % مقار البلديات 5.59% و منشئات إدارية 2.96 % و تتأتي الاستثمارات في مجال الخدمات بنسب متفاوتة منها الرياضة 2.69 %، صحة و نظافة 2.26% بيئة 1.22% ثقافة و تسلية 1.18% و الأسواق الجوارية 1.08% بينما تمثل الأنشطة الأخرى نسبة أقل من 1 بالمائة .كالبريد و الاتصالات و المقاولات البلدية ، المنشئات التعليمية و الشبابية و كذا الري الفلاحي . و نستخلص من هذا الترتيب أن هناك اهتمام واضح من قبل السلطات المحلية بتطوير البنية التحتية من طرقات و مسالك و تهيئة حضرية و

تزويد السكان بمياه الشرب و الصرف الصحي باعتبارها تعد عناصر أساسية للتأسيس لتنمية محلية متوازنة و مندمجة و شاملة و ببعديها الاقتصادي و الاجتماعي .

4-1-4 توزيع استثمارات البرامج البلدية للتنمية على مختلف البرامج :

صرفت القيم المالية لاستثمارات البرامج البلديات للتنمية في إطار برامج تنموية المستحدثة من قبل الدولة في اطار الاستراتيجية التنموية المنتهجة المشار إليها كبرنامج دعم النمو الاقتصادي PCCE و البرنامج التكملي لدعم النمو PCSC أو قد توضع من قبل السلطات المحلية على مستوى الولاية خاصة البرامج الاستعجالية مثل مواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل و الفيضانات و على شكل برامج عادية أو خاصة مثل تنمية مناطق الهضاب العليا أو الجنوب. و يمكن معاينة مميزات توزيع الاعتمادات المالية على مختلف البرامج من خلال و الجدول 04 و الشكل البياني 04.

جدول :04 توزيع قيم استثمارات البرامج البلدية للتنمية على مختلف صيغ البرامج التنموية 2000-2014

نوع البرنامج	المبلغ(ألف دج)	النسبة	سنة التسجيل
برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE	12 223 962	66,34	2010-2014
برنامج تكميلي لدعم النمو PCSC	2 912 188	15,80	2006-2009
برنامج عادي	1 917 657	10,41	2000-2006
برنامج إحياء	478 246	2,60	2002-2003
برنامج الهضاب العليا	298 300	1,62	2006-2007
برامج تكميلية	469 223	2,55	2001
عودة السكان	83 210	0,45	2005
كوارث طبيعية	43 531	0,24	2000
المجموع	18 426 317	100,00	2000 -2014

معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية مع معالجة و إنجاز الباحث

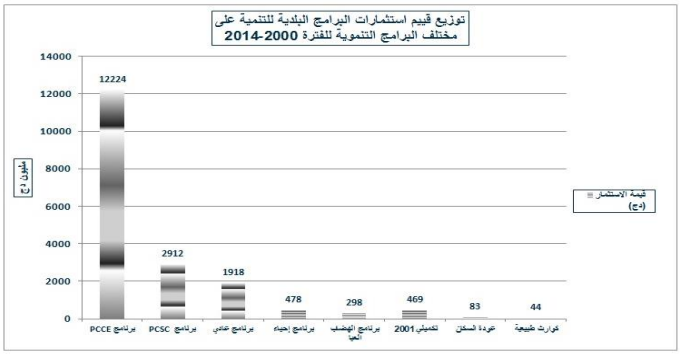

من خلال تحليل معطيات الجدول و التمثيل البياني رقم 04، فإننا نلاحظ أن توزيع قيم الاستثمارات العمومية الخاصة بالبرامج البلدية للتنمية لم تكن متساوية بين مختلف البرامج و هذا طبيعيا ، لكون أن هذه البرامج التنموية قد تكون استعجاليه كما تكون عادية و في إطار الخطة و البرنامج التنموي المنتهج من قبل الدولة ، بحيث تنفذ هذه الخطط على مستوى الجماعات المحلية .و من خلال هذه المعطيات نستخلص بأن توزيع المبالغ المالية الخاصة بالبرامج البلدية للتنمية بأنها غير متساوية بين مختلف البرامج و نسجل هيمنة بعض القطاعات على نسبة كبيرة من الأموال ، وهذا يبرز بوضح نوعية التوجه الاقتصادي و الخطة التنموية المنتهجة من قبل الدولة و المنفذة من قبل الجماعات المحلية ، و ترتب البرامج حسب أهميتها و نصيبها كما يلي:

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE** و الذي تم اعتماده خلال سنوات 2008 و 2009 على أكثر من نصف قيمة البرامج البلدية بقيمة مالية معتبرة قدرت بـــ 12 223 962 000دج أي بنسبة 66.3% .
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC** والذي تم اعتماده خلال المخطط الخماسي 2010-2014 وكتن المقدار المالي الذي استهلكه البرنامج 178 188 912 2 دح و بنسبة قدرت بنحو 15.8%.
- **البرنامج العادي Prog-Normal** استهلك مبلغا ماليا معتبرا قدر بحوالي 821 657 917 1 دج و بنسبة قدرت بـ 10.4%
- **برنامج الإحياء(التجديد) Programme -Relance** هي برامج لم يتم استهلاكها نهائيا ، بحيث تم تم إعادة بعث نشاطها من جديد قصد استهلاكها و قدرت بمبلغ 246 478 000 دج بنسبة 2.60%.
- **البرنامج التكميلي Programme. Complémentaire** برنامج وجه لتكملة البرامج السابقة من أجل استكمال المشاريع التي شرع في انجازها و قد بلغت 000 223 469 دج لسنوات 2001-2004-2005 بنسبة 2.55%.
- **برنامج تنمية الهضاب العليا PSDRHP** و هو برنامج خاص وجه لتنمية مناطق الهضاب العليا مثله كمثل صندوق تنمية مناطق الجنوب و قد شمل 14 بلدية و خصص له في إطار البرامج البلدية 000 300 298 دج بنسبة قدرت بنجو 1.62%
- **برنامج عودة السكان Prog. Retour-Population** يدخل البرنامج في إطار تدابير الدولة لإعادة إعمار المناطق التي هجرها السكان خلال سنوات المأساة الوطنية و قد رصدت له 000 210 83 دج بنسبة 0.45% كدعم للسكن و توفير بعض الخدمات من أجل إعادة السكان و تثبيتهم في قراهم الريفية بعدما هجروها بسبب المشاكل الأمنية .
- **برنامج الكوارث الطبيعية Catastrophes Naturelle Prog. :** و قد خصص له 000 531 43 دج بنسب 0.24% لمواجهة أثار الزلازل و الفيضانات و سوء الأحوال الجوية على الممتلكات و البنية التحتية و الاقتصادية العمومية و الخاصة

4-2- نشاط البرامج القطاعية غير الممركزة PSD[12]

تعد البرامج القطاعية احد العناصر الرئيسة للاستثمار العمومي الموجه للتنمية على المستوى الوطني تتكفل المصالح الولائية بتنفيذها ، و هي عبارة عن برامج تشمل مختلف قطاعات النشاط الكبرى و كالبنى التحتية و الخدمات و أنشطة اقتصادية و اجتماعية ، كما أنها تشمل مجالا جغرافيا واسعا أي على المستوى الولائي و قد تشمل ولايات أخرى خاصة فيما تعلق بالطرقات و الري مثلا . و في إطار هذا البرنامج فقد استفادت ولاية سطيف بين 2000-2014 من مبلغ اجمالي قدر بنحو 307.1 مليار دج ، و قد كان نصيب مناطق الهضاب العليا هاما و قدر 199.07 مليار دج بنسبة 48.8% أي تقريبا نصف المبلغ وجه لحوالي 27 بلدية من أصل 60 بلدية في البلدية ، كما شهدت ارتفاعا كبيرا بين 2000 و 2014 بحيث تضاعفت ثلاثة مرات كما يبرزه الجدول و الشكل البيا

شكل 6

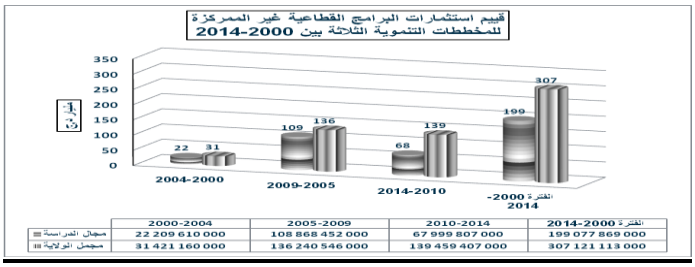

الفترة	2000-2004	2005-2009	2010-2014	2014-2000
مجال الدراسة	22 209 610 000	108 868 452 000	67 999 807 000	199 077 869 000
مجمل الولاية	31 421 160 000	136 240 546 000	139 459 407 000	307 121 113 000

المصدر : معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية و انجاز الباحث

التوزيع القطاعي لقييم استثمارات البرامج القطاعية غير الممركزة: إن المعيار الأساسي المعتمد في توزيع استثمارات البرامج القطاعية هو رصد النقائص في مختلف القطاعات من قبل السلطات الولائية ، بالإضافة إلى الخطة التنموية المرسومة من قبل السلطات العليا و كذا المحلية ، و لهذا فإنه من الطبيعي أن نري أن توزيع قييم استثمارات البرامج القطاعية غير متساويا بين مختلف القطاعات التنمية بطابعها الاقتصادي و الاجتماعي و هذا من أجل تحقيق مبدأ التوازن في مجال التنمية أو احترام مبدأ الأولويات التنموية بهدف تدارك النقائص في بعض القطاعات الحيوية ، و لمعرفة دقيقة لخصائص توزيع القييم المالية على مختلف القطاعات الفرعية في مجال الدراسة ندقق في الجدول 05 الشكل البياني 06.

جدول 05 : نسبة نصيب القطاعات الفرعية من الاعتمادات المالية للبرامج القطاعية غير الممركزة للفترة 2000-2014

القطاع الفرعي	النسبة -%
منشئات الشباب	13,07
التعليم العالي	12,67
منشئات الطرق	11,24
حماية اجتماعية	10,42
التربية و التعليم	9,66
منشئات ثقافية و دينية	7,59
منشئات إدارية	5,75
التعمير و التهيئة	5,39
منشئات صحية	5,29%
مؤسسات م- و صغير	4,94
منشئات المطار	4,69
التكوين المهني	3,29
السياحة	2,76
السكن	1,60
الثقافة	1,30
البريد و الاتصالات	1,23
الري	0,03

انجاز الباحث من خلال معطيات DPSB

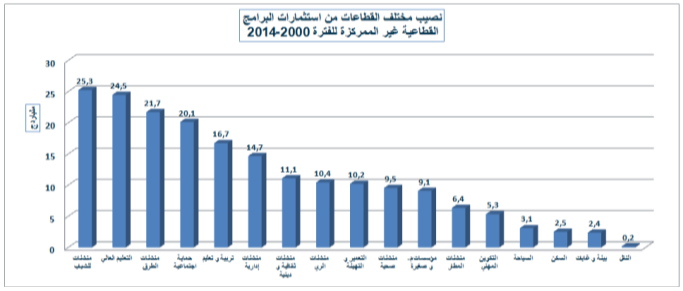

➢إن الملاحظ من خلال تحليل الشكل البياني أعلاه أن هيمنة بعض القطاعات التنموية التي تصنف ضمن القطاعات الاستراتيجية و التي تكتسي أهمية اقتصادية و اجتماعية ، و قد خصصت لها مبالغ مالية معتبرة للنهوض بها و من أبرزها القطاعات الموجهة نحو عنصر الشباب و المتمثلة في المنشئات الشبابية التي استحوذت على ما يربو عن 25.3 مليار دج أي بنسبة 13.07% و التعليم العالي و منها المنشئات الموجهة للشباب خاصة مثل فضاءات اللعب ، ملاعب المتعددة الرياضات الملاعب الجوارية في المناطق الريفية بالإضافة إلى و دور الشباب .

4-2-2 : التوزيع الجغرافي لقيم استثمارات البرامج القطاعية غير الممركزة .

إن ما يميز استثمارات البرامج القطاعية غير الممركزة هي ضخامة المبالغ المالية المخصصة للإنجاز مختلف المشاريع الكبرى لتنمية مختلف القطاعات كما أنها قد تتعدى حدود البلديات و في بعض الأحيان حتى الولاية بحيث يتم انجاز بعض المشاريع المشتركة و العابرة لإقليم الولاية ، و لهذه الأسباب فإن توزيع المبالغ المالية قد يكون غير متساوي بين مختلف البلديات في الاقليم الواحد وهذا طبيعيا بحكم الأسباب السابقة الذكر و أخرى منها وزن البلدية من حيث السكان و الاقتصاد و مستوى التنمية عموما . و لهذا نسجل على مستوى اقليم الدراسة ظاهرة عدم التساوي أو التوازن في مجال توزيع

[12] -PSD: Programmes sectorial décentralisé

هذه الاستثمارات كما تبرزه التمثيل البياني 07 و الخريطة رقم 03.

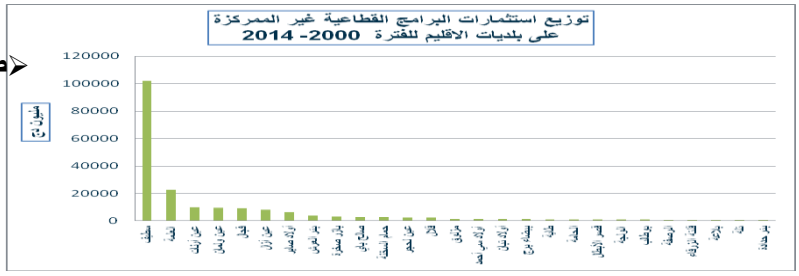

انجاز الباحث من خلال معطيات DPSB

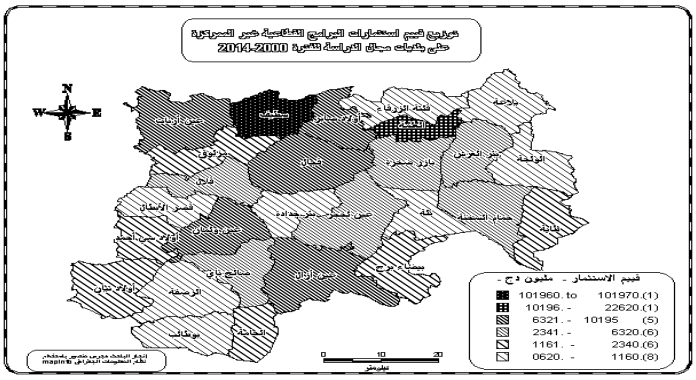

المصدر: معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية -2014

استنادا إلى المعطيات الاحصائية الخاصة بتوزيع استثمارات البرامج القطاعية غير الممركزة كما هي موضحة في التمثيل البياني و الخريطة فإنه يمكن تقسيم و ترتيب نصيب بلديات الاقليم من هذه الاستثمارات تنازليا على الشكل التالي:

- **معتبرة جدا : 101960 مليون دج** : مبلغ معتبر خصص لبلدية سطيف كأكبر قطب حضري و سكاني و اقتصادي ، و لهذا فقد خصص للتنمية مبالغ معتبرة لتكوير البنية التحتية و المشاريع الاقتصادية و الخدمات ، الصحة كالتعليم العالي و التربية و السكن و قد استحوذت على نسبة 51.2% من المبالغ المخصصة لإقليم الدراسة.
- **معتبرة : 22620 مليون دج :** مبلغ استحوذت عليه بلدية العلمة كثاني قطب سكاني وحضري و تجاري _خصص هو كذلك لتنمية قطاعات استراتيجية خاصة البنية التحتية و السكن و خدمات أخرى.
- **متوسطة : 6321 -10195 مليون دج :** شملت الفئة 5 بلديات وهي في معظمها كمراكز حضرية تأتي في الرتبة الثالثة و تعد كذلك كمراكز لدوائر و هي على التوالي : عين ارنات- قجال - عين ولمان- عين أزال- قجال - عين أزال- أولاد صابر ، و قد استهلكت مجتمعة ما مقدراه 42823 مليون دج وبنسبة متوسطة عموما قدرت بـ21.5% من استثمارات البرامج القطاعية في الاقليم ككل.
- **ضئيلة :2341 - 6320 مليون دج :** و تشمل 6 بلديات و هي على التوالي : مزلوق – أولاد سي أحمد- أولاد تبان- بيضاء برج – طاية –الحامة ،بحيث خصص لها مجتمعة مبلغ جد متواضع لم يتجاوز 8712,5 مليون دج أي بنسبة 8.7 % و هي البلديات التي لم تلق اهتمام من قبل السلطات مما جعلها تعاني من تأخر واضح على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي.
- **ضئيلة جدا : 1161-2340 مليون دج** : و تشمل 8 بلديات الأكثر تخلفا و تهميشا في منطقة الهضاب العليا و هي على التوالي : قصر الأبطال –الولجة- بوطالب- الرصفة- قلتة الزرقاء-بلاعة- تلة-بئر حدادة بحيث لم تتحصل هذه البلديات الثمانية المحرومة و المهمشة سوى على تخصيص ضعيف جدا لم يتجاوز 6511,6 مليون دج اي بنسبة تقدر بنحو 3.27 % .

الملاحظ من خلال هذا التوزيع أن الأقطاب الكبرى هي الأوفر حظا في مجال التنمية بحيث استحوذت على اعتمادات مالية كبيرة للبرامج القطاعية فقد سيطرت كل من سطيف و العلمة على 62% و أن مجموع 7 بلديات من أصل 27 بلدية في اقليم الهضاب مجال الدراسة سيطر على 83.5 % بينما لم تتحصل 20 بلدية من الاقليم سوى على نسبة 16.5% من قيمة الاستثمارات الاجمالية للبرامج القطاعية و هذا يبرز بوضوح الفوارق و اللاتوازن في توزيع الأغلفة المالية بين مختلف البلديات الموجهة للتنمية المحلية مما سيساهم بدون شك في بروز الفوارق في مجال التنمية بحيث تبقى البلديات المحرومة و المستثناة من التنمية تعاني من تفاقم ظاهرة التخلف في مجالات التنمية المختلفة خاصة في القطاعات الاستراتيجية كالطرقات،الخدمات ، التهيئة الحضرية .

5: تقييم مدى فعالية البرامج البلدية للتنمية و البرامج القطاعية و أثارها على التنمية المحلية :

-مفهوم التنمية المحلية ألمستدامة : هي العملية التي من خلالها يتم تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية على كل الأصعدة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية على الأمد البعيد من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الادارة المحلية في منظومة شاملة

و متكاملة.[13] كما تعرف على أنها حركة تهدف لتحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجملها على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع في بناء مبادرة المجتمع إن أمكن و إن لم تظهر يتم الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و استشارتها تضمن بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية و فعالة لهذه الحركة[14]. كما تعرف أنها: استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع و العمل على ربط الموارد المحلية و البيئة الخارجية أي من خلال استغلال موارده الذاتية الطبيعية و البشرية و الثقافية[15] .كما يعرفها Xavier Greffe على أنها مسار تنويع و إثراء الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية داخل اقليم معين من خلال تعبئة طاقات و موارد ذلك الاقليم [16]

-أبعاد و أهداف التنمية المحلية ألمستدامة : على المستوى الاصطلاحي فإن مقاربة التنمية المحلية و التي تسمى أيضا التنمية الاقتصادية المجتمعية (DEC) **[17]** بنسختها الحضرية ، هذا المصطلح الأخير الأكثر استخداما في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا**[18]**. فهي بذلك عبارة عن عملية التنشيط الاقتصادي و الاجتماعي و التي تجمع 4 ابعاد و هي: **[19]**

-البعد الاقتصادي : و يستهدف تسخير مجمل الأنشطة الانتاجية و بيع للممتلكات و الخدمات الأخرى.

-البعد المحلي: و يمس إعادة تثمين الموارد المحلية للإقليم في إطار تعاوني ثلاثي للعناصر المكونة للمجتمع.

-البعد الاقتصادي المجتمعي : و يهدف تنشيط الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للإقليم بالتدخل على مستوى الشغل، السكن ، التكوين،الصحة و الخدمات الاجتماعية الأخرى بهدف تحسين الاطار المعيشي للسكان على الأمد البعيد

-البعد المجتمعي: و يكمن في تقوية المجتمع و خدمته وهو مركز الاهتمام لهذا التدخل و التي تسمح من جهة لتطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا كما تسمح من جهة ثانية بمساهمة كافة فئات المجتمع في تحقيق هذا التطور.

-البعد البيئي : بحيث ترمي إلى تحقيق تنمية صديقة للبيئة مع السعي إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية المحلية.

إن الدارس لنشاط الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية و القطاعية للتنمية التي شهدتها الجزائر خلال 14 سنة الأخيرة أي 2000-2014 سيكتشف ضخامة الاستثمارات العمومية المخصصة و المستهلكة من قبل الجماعات المحلية قصد تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية ، الاجتماعية و كذا البيئية ، و لم يبق فقط سوى تحقيق الفعالية الضرورية و حسن التدبير و الحكامة في التسيير و المراقبة الصارمة لتجسيد هذه الاستثمارات على الواقع ، بما يدعم مبدأ التنمية المتوازنة و القضاء على الاختلالات التنموية سواء بين المناطق أو بين مختلف القطاعات التنموية . انطلاقا من هذا يمكن تقييم أثر الاستثمار العمومي من حيث عدة جوانب هامة و من أبرزها ما يلي:

5-1 من حيث الاعتمادات المالية المستثمرة [20]

▪ضخامة الاستثمار العمومي الاجمالي للبرنامجين البلدي و القطاعي للتنمية حسب المخططات التنموية الثلاثة للفترة 2000-2014 و التي تم تخصيصها و استهلاكها من قبل بلديات مجال الدراسة قد قدرت بنحو 217.4 مليار دج ، أي بنسبة 64.31 % من حجم المبالغ الاجمالية الموجهة -للتنمية على مستوى الولاية و التي قدرت بنحو 338 مليار دج خلال نفس الفترة .و هذا يبرز الأهمية الاقتصادية و البشرية و كذا الحراك التنموي الذي تعرفه هذه مناطق الهضاب العليا و بالخصوص الأقطاب الكبرى التي تمثل الشريان الأساسي للتنمية على مستوى الولاية ككل.

▪ارتفاع معتبر لحجم المبالغ المالية للمخطط التنموي 2005-2009 خاصة قيما تعلق بالبرامج القطاعية و هذا مقارنة المخطط الخماسي 2000-2004 و المخطط الخماسي 2010-2014 فقد تضاعف 5 مرات بالنسبة للبرامج البلدية للتنمية و بثلاثة مرات بالنسبة للبرامج القطاعية ، و يدخل في إطار استراتيجية السلطات العليا للدولة الهادفة إلى تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية المحلية على المستويين الاقتصادي و

منال طلعت محمود – **الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي** ، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2003، ص.23 [13]-

14- وسيلة سبتي، موسى رحماني: **واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية** – ورقة عمل- الملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير –باتنة 2/1 ديسمبر 2004،ص 2

- محمد حسن الدخيل : **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة** - – منشورات الحلبي الحقوقية ، مصر ،ط1/2009-

[15]ص:19

ع، بوعتروس- م. دهان ، **متطلبات تعبئة الموارد المحلية للتنمية** – ملتى حول التنمية المحلية في الجزائر- جامعة برج بوعريريج 2008. ص 2 [16]-

[17]-développement économique communaitaire.-

[18] - TRAMBLAY.Diane Gabrielle et viencent Van Schendel.économie du Qubec et de ses régions , Télé unversité , édition sanit martin ,1991.p.487.

[19]- FAVREAU, louis et Benoit LEVSEQUE, Développement économique Communautaire, économie sociale et intervention ,sainte –foy PUQ 1996.p.19

[20]- تحليل معطيات جدول 06 – أنظر الملحق .

الاجتماعي و تجسيد برنامج توطيد النمو الاقتصادي ، و الذي يعتمد اساسا على تطوير البنى التحتية و تحسين الإطار المعيشي للسكان في المناطق الحضرية و الريفية على حد سوى .

▪ضخامة المبالغ المالية الخاصة بالبرامج القطاعية غير الممركزة خاصة تلك الموجهة للهضاب العليا التي قدرت بجوالي 199 مليار دج من أصل 307.1 مليار دج في مجمل الولاية أي بنسبة 64.8 % و هذا بحكم الأهمية و الوزن الاقتصادي و السكاني و العمراني لمناطق الهضاب العليا بالنسبة للولاية ككل و احتضانها لمشاريع ضخمة خاصة الري ، المنشئات القاعدية ، البناء و السكن .

▪ضآلة المبالغ المالية الموجهة للبرامج البلدية للتنمية مقارنة بالبرامج القطاعية ، بحيث لم تتجاوز في مجال الدراسة 18.4 مليار دينار من أصل 31.5 مليار دج في الولاية بنسبة 58.4%

▪إختلالات كبيرة في توزيع أمال البرامج التنموية بين بلديات المجال بحيث نلاحظ استحواذ الأقطاب الكبرى وهي مراكز لدوائر و هي 8 بلديات من 27 بلدية في اقليم الهضاب العليا و التي استهلكت 165.5 مليار من أصل 208.2 مليار الخاصة بالهضاب العليا منها 8.8 مليار دج للبرامج البلدية و 157.6 مليار دج للبرامج القطاعية و بنسبة اجمالية تقدر بـنحو 79.5% بينما لم تتحصل 19 بلدية إلا على 51 مليار دج بنسبة 20.5% ، منها 9.6 مليار دج للبرامج البلدية 41.4 مليار دج قطاعية و يبرز هذا بوضح ظاهرة الفوارق الجهوية في مجال التنمية و حرمان العديد من البلديات من حقها في التنمية .

▪هيمنة واضحة لإقليم الهضاب العليا على قيم استثمارات مختلف البرامج التنموية بين 2000-2014 بحيث خصص للإقليم ما يربو عن 217.4 مليار من أصل 338 مليار دج في مجمل الولاية أي بنسبة 64.2 % وهذا يؤكد أن اقليم الهضاب العليا كان الأوفر حظا في مجال التنمية مقارنة بإقليم الشمال الجبلي الصعب و الذي يشتمل على 33 بلدية .

2-5 من حيث القطاعات التنموية المستهدفة.

إن الغاية المتوخاة من تنفيذ مختلف البرامج البلدية للتنمية و البرامج القطاعية هو الوصول إلى تطوير مختلف القطاعات الحيوية بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية من خلال مبدأ الأهمية و الأولوية و حسب مستوى التنمية في كل قطاع و بهذا الوصول إلا مبدأ التوازن و التكامل بين القطاعات وبذلك التأسيس لتنمية محلية متوازنة و متكاملة . من خلال دراسة معمقة لنشاط البرنامجين ، فقد حاولت تحديد مدى فعالية هذه البرامج و اثرها على التنمية في مختلف القطاعات من خلال تقييمها بحجم المبالغ المالية المخصصة لها و كذا بحجم المشاريع المنجزة حسب أهمية و أولويات القطاعات التنموية و تبرز خصائصها فيما يلي:

- **شبكة الطرقات :** بالرغم من تخصيص مبالغ معتبرة قدرت 62.5 مليار لتطوير و تكثيف و صيانة شبكة الطرقات في الاقليم بشق الطرقات المزدوجة و الطرق الاجتنابية و البلدية و المسالك الغابية على المناطق الريفية بحيث قامت بصيانة و تعزيز و تأهيل 105 كلم و إنجاز 70 كلم من الطرق المزدوجة[21] و قد استهلك القطاع في مجال الدراسة ما مقداره 27.1 مليار دج أي 12.5 % من مجموع الاستثمارات و يبقى شبكة الطرقات يعاني من النقص من حيث الكثافة و النوعية بحيث أن 40% مهترئة كما أن سكان بعض البلديات المحرومة لا زالوا يعانون من العزلة و التهميش.

- **النقل :** تم تخصيص مقدار مالي متواضع لتطوير قطاع النقل بحيث استنفذت منشئات مطار سطيف الدولي بمدرج طوله 3 كلم و 6.5 مليار دج بينما لم يخصص لمنشئات النقل الأخرى سوى 1.7 مليار و بهذا يبقى القطاع يعاني من العجز بسبب الوضع الكارثي للنقل الحضري و انعدام لمحطات نقل المسافرين في العديد من البلديات المهمشة و كذا غياب أماكن محددة و مغطاة لتوقف الحافلات خاصة على مستوى مختلف المراكز الحضرية و المدن الرئيسية .و يبقى مشروع انجاز تراموای مدينة سطيف مشروع قائم سوف يمول في إطار برنامج 2015-2019 و الذي بدأ في انجازه من قبلشؤكة تركية و من شأنه أن يساهم في فك اشكالية النقل الحضري في المدينة .

- **الري :** كان الاهتمام واضحا لتنمية هذا القطاع الذي خصص له 12.9 مليار دج من خلال مشاريع استهدفت تزويد السكان بالماء في القرى و تجديد شبكة قنوات المياه المهترئة داخل المناطق الحضرية و تزويد المراكز العمرانية الجديدة ، بالإضافة إلى مشاريع الري الكبير ببناء سدين و هما سد ذراع الديس 170 مليون $م^3$ بتاشودة (العلمة) و مشروع ربطه بسد تابلوط بتراب ولاية جيجل ، و إنجاز سد الموان في عين أرنات بطاقة تخزينية تقدر بحوالي220 مليون $م^3$ و ربطه بسد إغيل أمدا في اقليم ولاية بجاية ، و تدخل في إطار سياسة التحويلات الكبرى. بالإضافة إلى شبكة الصرف الصحي ، إلا أن مشكلة نقص المياه تبقى قائمة لسوء التسيير و تأخر استلام المشاريع الجديدة المتمثلة في السدين إلى غاية 2016.

- **الشباب و الرياضة :** استحوذ القطاع على مبالغ مالية معتبرة قدرت بنحو 25.9 مليار دج بسبة 11.9% فقد كان الاهتمام استثنائيا بهذه الشريحة من خلال برمجة و تجسيد جملة من المشاريع ذات البعد الترفيهي و التثقيفي و الرياضي في نفس

[21]- http://www.constantine-aps.dz/spip.php?article33912

الوقت و من أبرزها بناء فضاءات اللعب و الترفيه ،الملاعب الجوارية في المناطق الريفية محاولة من السلطات لفك العزلة و التهميش لشباب هذه المناطق ، بالإضافة إلى دور الشباب ، إلا أن الاهمال كان واضحا للشباب المناطق الريفية و البلديات المهمشة و المحرومة.

- **التعليم العالي :** عرف هذا القطاع الاستراتيجي قفزة نوعية في ولاية سطيف ،بحيث استهلك 24.5 مليار دج و تمثلت في إنجاز القطب الجامعي الثالث (الهضاب) الذي خصص له غلاف مالي إجمالي يفوق 6,6 مليا ر دج كليات الآداب و اللغات و العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الإعلام و الاتصال ، الإلكترونيك و علم البصريات، بطاقة 10 آلاف مقعد بيداغوجي تشمل 18 مدرج بطاقة استيعاب تقدر ب 4500 مقعد و 144 قاعة تدريس تضمن 5.500 مقعد و قاعات محاضرات و مخابر و 5 مكتبات و 100 مكتب خاص بالأساتذة المدرسين و 6 هياكل إدارية و7 إقامات جامعية بطاقة استيعاب إجمالية تقدر ب 14 ألف سرير و7 مطاعم ب 500 مقعد للمطعم الواحد و 7 قاعات للرياضة و مجمع إداري.[22] كما سيسمح بخلق 1.100 منصب شغل جديد وارتفعت طاقة الاستيعاب بجامعة سطيف المقدرة حاليا بأزيد من 53 ألف مقعد بيداغوجي بعد أن كانت لا تتجاوز 40 ألف مقعد سنة 2006 .. كما تم استلام معهدا للعلوم وكلية للآداب و العلوم الاجتماعية بالقطب الجامعي الثاني "الباز" بطاقة 8 آلاف مقعد بيداغوجي تضمان 12 مدرج و 58 قاعة درس و 34 مخبرا و قاعتين متعددتي النشاطات بغلاف مالي إجمالي يزيد عن 1,6 مليار دينار، مع استلام هذا المشروع بغلاف مالي يقدر ب 325 مليون دينار استلام مقر إدارة الجامعة الجديد و قاعة محاضرات بسعة 600 مقعد ، و استلام إقامة جامعية جديدة ب 2.500 سرير مع مطعم 500 مقعد بالقطب الثاني الباز مالي إجمالي يقدرب 831 مليون دج.

- **التكوين المهني :** يلعب القطاع دورا فعالا في عملية التكوين للشباب أقل من 16 سنة ضحايا التسرب المدرسي ، و عرف تطورا ملحوظا من خلال إنجاز العديد من مراكز التكوين المهني على مستوى مراكز الدوائر مع فتح العديد من التخصصات الجديدة و توسيع قدرة الاستيعاب من أجل امتصاص التسرب المدرسي ، بالإضافة إلى عملية تجهيز العديد من المراكز لتكوينية بمختلف التجهيزات التكوينية خاصة تلك التي فتحت بها تخصصات الجديدة و قد استهلك قطاع التمهين مبلغ مالي معتبر مقداره 5.3 مليار دج.

- **الصحة :** شهد القطاع تحولات هامة من خلال مختلف المشاريع كبناء المراكز الصحية و قاعات العلاج و الولادة بالإضافة إلى بناء المستشفيات بسعة 120 سرير ، وعيادات متعددة الخدمات و مراكز للأمومة و الطفولة و مراكز مكافحة بعض الأمراض كالسرطان بسطيف مع تحديث و تجهيز المستشفيات الكبرى بالتجهيزات الصحية الحديثة و استهلك القطاع 9.5 مليار دج .إلا أن القطاع الصحي يبقى يعاني من العجز و ضعف واضح للتغطية الصحية خاصة على مستوى البلديات المهمشة .

- **التعمير والتهيئة الحضرية:** خصص لتنمية هذا القطاع مبلغ 15.6 مليار دج أي بنسبة 7% من أموال الاستثمارات البلدية و القطاعية خلال نفس الفترة و هذا لإصلاح الأوضاع المزرية للمناطق الحضرية من تنظيم للتوسع العمراني الذي يشهد فوضى كبيرة بتهيئتها و كذا تهيئة و تبليط للأرصفة و تزيين المحيط ، ترميم و صيانة الطرقات و شبكة المياه و الصرف الصحي إلا أنه و بالرغم من هذه التدابير يبقى الوضع كارثيا في بعض المراكز الحضرية خاصة في البلديات المهمشة و المحرومة التي لم تشملها التنمية ، كما أنها تفتقد للمخطط عمراني مدروس يتوفر على كل شروط الحياة خاصة على مستوى المناطق العمرانية الفوضوية بالنظر إلى انتشار الاحياء الفوضوية و البيوت القصديرية في بعض التجمعات الحضرية الرئيسية و الثانوية .

- **البيئة و النظافة :** قطاع حساس و مهم لما له من تأثير على حياه المواطن بصفة عامة ,إلا أن السلطات العمومية و المحلية لم تعتطيه الاهتمام الحقيقي بحيث لم يخصص له سوى 2.4 مليار دج اقتصر نشاطها على تنظيم القمامات على مستوى الأحياء و المراكز الثانوية مع غرس لبعض الأشجار لتزيين المحيط ، بحيث لم تفلح في المشاكل البيئية التي تتخبط فيها معظم المراكز الحضرية من انتشار عشوائي للقمامات و القاذورات و تدهور للمساحات الخضراء و مشاكل التلوث المختلفة.

- **المؤسسات المتوسطة و الصغيرة :** يدخل دعم و تطوير المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ضمن استراتجية الدولة لتطوير المجال الاقتصادي ، و هذا من خلال تشجيع الاستثمار لتأسيس المؤسسات الاقتصادية الخاصة و قد لعبت وكالة دعم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و الصناعة التقليدية دورا في ذلك و قد خصص لها حوالي 9.1 مليار دج .

- **السكن :** لم يحظ بالاهتمام المطلوب من قبل السلطات العمومي**ة** و تركز هنا بشكل كبير على السكن الاجتماعي و الريفي بحيث خصص للقطاع في إطار البرامج القطاعية 2.5 مليار دج اقتصرت على دعم السكن الريفي في البلديات الريفية مع بعض السكنات ذات الطابع الاجتماعي و المهني ن و هذا لكون أن السكن من اختصاص ميزانية الدولة للسكن .

- [22]- معطيات مديرية السكن و التجهيزات العمومية لولاية سطيف 2013-

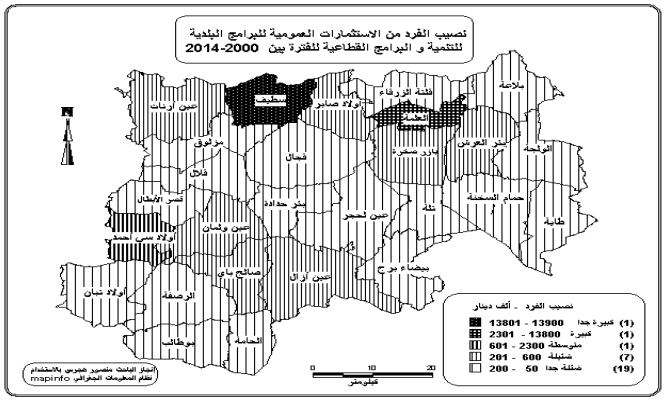

خريطة 04

- **السياحة :** بالرغم من الامكانات السياحية الـ
التي تزخر بها البلدية عموما و اقليم الدراسة خصو
و الأهمية الكبيرة لقطاع السياحي في التنمية الاقتـ
و الاجتماعية لكونه يساهم في مداخيل البلديات و م
رزق بحيث يساهم في ازدهار التجارة و تشغيل
العاملة ، إلا أنه لم يحظ بالاهتمام المطلوب ، بحـ
يخصص له سوى 3.1 مليار دج و هو ضئيل م
مع حجم التحديات التي تواجه هذا القطاع من ت
للهياكل السياحية المختلفة و كذا التدهور الذي
المناطق السياحية من آثار و محميات طبيعية ، بسبب
الاهمال و اللامبالاة .

2-5 من حيث نصيب الفرد من الاستثمارات العمومية.[23]

و من خلال هذا التقييم للإنفاق العمومي خلال 14 سنة للبرنامجين اللذان وجها لتحقيق التنمية المحلية فالملاحظ من خلال المعطيات الاحصائية و الخريطة 04 أن نصيب الفرد من هذه الاستثمارات قد اختلف من بلدية لأخرى بحيث كان سكان الأقطاب الكبرى أكثر استفادة منها فوصلت في سطيف مثلا **13 819 967** دج بينما كانت ضعيفة في المناطق المهمشة بحيث بلغت أدنى قيمة في بلدية طاية بحوالي 5999 دج ، كما نلاحظ أن متوسط مقدر نصيب الفرد في اقليم الهضاب العليا **213 688** دج و هو يقترب من المتوسط الولائي المقدر بـ **227 277** دج . كما نسجل أن **19** بلدية نصيب الفرد فيها ضئيل جدا أي بين **50- 200 ألف** دج و هم سكان البلديات المهمشة و 7 بلديات بين **500-251** ألف دج ضئيلة و 3 بلديات بين موزعة على المتوسطة الكبيرة و الكبيرة جدا . فهذه الاختلالات في توزيع استثمارات العمومية للبرنامجين على بلديات الاقليم قد ساهم في بروز الفوارق الصارخة في مجال التنمية المحلية بين مختلف بلديات الاقليم و تكريس لاستمرارية سياسة التهميش و الاقصاء لسكان المناطق المحرومة .

3-5 من حيث مستويات التنمية المحلية :[24] من خلال دراستنا لديناميكية الاستثمار العمومي في إطار المشاريع التنموية للبرامج البلدية للتنمية و البرامج القطاعية غير الممركزة خلال فترة 14 سنة و أثرها في التنمية المحلية على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي ، و من خلال الاعتماد على مختلف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و الطبيعية ، و خاصة منها نصيب البلديات و السكان من الاستثمارات العمومية الموجهة للتنمية المحلية ، فإنه يمكن تحديد درجة و مستويات التنمية في مختلف مناطق و بلديات اقليم الدراسة ، أين نلاحظ أن الخلل بارزا من خلال تعدد مستويات التنمية بحيث يمكن تقسيمها إلى 4 مستويات كما هو موضح في الخريطة رقم 05 .

المستوى 1 : تمتاز بمستوى تنموي جيد إلى حسن أي مع بعض الفوارق بين المناطق و قد استفادت من استثمارات مالية عمومية معتبرة لتحقيق التنمية المحلية ، و تمثلها 6 بلديات و التي تعد ك مناطق حضرية بامتياز خاصة القطبين سطيف و العلمة اللتان تمتازان بحركية اقتصادية و تجارية هامة ، و بارتفاع مستوى الخدمات و توفرها على بنية قاعدية لا يستهان بها بينما تكون بمستوى اقل في البلديات الأخرى مثل عين ازال-عين ولمان- عين ارنات –صالح باي و بهذا المستوى فإن هذه المناطق لا تحتاج بذلك إلى برامج خاصة لتعزيز التنمية .

المستوى 2: و هي بلديات و مناطق حضرية و شبه حضرية التي تمتاز بمستوى تنموي متوسط نوعا ما لكنها تبقى تعاني من نقص في بعض الخدمات الضرورية للسكان و البنية التحتية و بهذا فقد أصبحت في حاجة ماسة إلى تعزيز التنمية المحلية بها، و تشملها 3 بلديات و هي عبارة عن مراكز دوائر و تتمثل في : حمام السخنة - بئر العرش – عين لحجر.

المستوى 3: و هي عبارة عن بلديات ريفية فلاحية التي لا تحتاج إلى برامج خاصة لتعزيز التنمية لطابعها الريفي و

أنظر نصيب الفرد من البرنامجين من خلال الجدول 07 – في الملحق [23] -

-[24] - **CENEAP :** Appui à l'investissement économique local dans la wilaya de sétif.

لكونها تتوفر على أساسيات التنمية الخاصة بالمناطق الريفية ، إلا أن هذا لا يدل على أنها لا تحتاج للتنمية و لكنها تمتاز بامكانيات تنموية لا بأس بها مقارنة بمثيلاتها من البلديات الريفية و تتمثل في بلديات : بازر صخرة - مزلوق - أولاد تبان.

المستوى 4 : بلديات ريفية تعاني من التخلف و حرمانها من التنمية المحلية بكل مجالاتها ضعف و انعدام للعديد من الخدمات ، ضعف في بنية التحيتية ، و هي البلديات التي لم تستفد من برامج التنمية و هي ضحية للتهميش من قبل السلطات المحلية بحاجة ماسة إلى برامج و مشاريع خاصة و استثنائية لتنميتها و تشمل 15 بلدية أي نصف عدد بلديات اقليم الهضاب العليا .

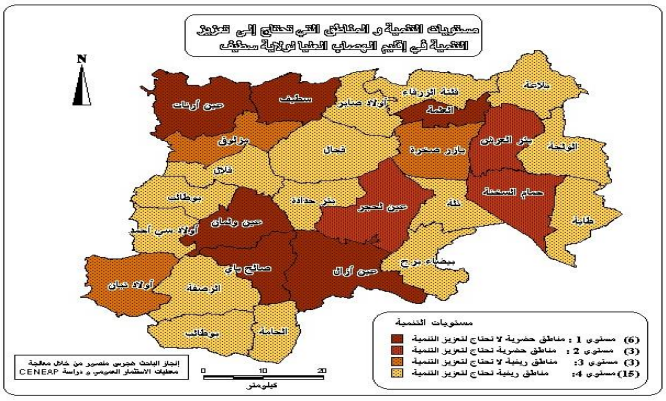

6- آليات إنجاح برامج التنمية المحلية المستدامة بتفعيل دور البلدية .

بما لاشك فيه أن التنمية المحلية تعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المتوازنة و المتكاملة في جميع المجالات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، فقد كان سعي الجزائر واضحا منذ الاستقلال من خلال تدعيم سلطة البلدية وجعلها أداة الأساسية لتجسيد و تنفيذ برامج التنمية المحلية وهذا بحكم اتصالها المباشر مع المصالح المحلية للمواطنين ، وهذا تطبيقا لمبدأ اللامركزية و التي نص عليها الدستور صراحة [25]. ولكن ما يلاحظ بأن توسيع صلاحيات البلدية في إدارة شؤون التنمية المحلية لم يقابله تدعيم استقلالية المجالس المنتخبة عن السلطة المركزية ، وهذا من خلال استمرار سياسة المخططات الوطنية ، وغياب تام لدعم الاستقلالية المالية المحلية للبلدية رغم تزايد صلاحيتها بحيث بقيت البلدية رهينة القرارات الفوقية من السلطة الولائية بالرغم الصبغة الانتخابية الديمقراطية لهذه المجالس ، وهذا ما يجعل فعالية البرامج التنموية محدودة و تنقصها النجاعة و الفعالية ، و إنجاحها و يتطلب في اعتقادنا انتهاج بعض الآليات و هذه أبرزها :

* **توسيع نطاق صلاحيات البلدية** : أصبح من الضروري ي إعطاء البلدية صلاحية أكبر في تسيير و الإدارة الكاملة لشؤون التنمية المحلية بمختلف أبعادها وهذا من خلال الاستقلالية المالية حرية توزيع الاعتمادات المالية حسب أولويات التنمية لكون أن السلطات المنتخبة هي أدرى بنقائص و احتياجات التنمية المحلية .

* **تفعيل الديمقراطية التشاركية (التساهمية) Démocratie participative** يجب السعي إلى تجسيد هذا التوجه وهذا من خلال إعادة الاعتبار للمساهمة المحلية و استعادة دور المواطن من خلال إشراكه في وضع خطط التنمية المحلية من خلال حضوره في مختلف اجتماعات المجالس البلدية و الولائية للتعبير عن انشغالاته و تطلعاته في مجال التنمية المحلية.

* **تخفيف مستوى مركزية القرار** : و نعني به الحد من نفوذ السلطات الولائية في التسيير المباشر للتنمية على مستوى البلديات خاصة في مجال توزيع حصص الاعتمادات المالية للتنمية المحلية من قبل السلطات الولائية التي قد تشوبها الجهوية و الارتجال في بعض الحالات مما يرهن التنمية في بعض البلديات التي تعرف انسدادا مع السلطات الولائية لأسباب قد تكون شخصية.

* **تفعيل دور هيئة الرقابة و المحاسبة** : أمام التجاوزات الخطيرة المسجلة في تنفيذ المشاريع التنموية من حيث جدواها و مدة و نوعيتها أصبح من الضروري تفعيل الدور الرقابي و المحاسبي لمراقبة صيرورة تنفيذ مشاريع التنمية المحلية من حيث جدواها و مدة و نوعية الانجاز لهذه المشاريع و هذا بغاية تفادي هدر المال العام و تحقيق تنمية مندمجة و مستدامة .

* **تحديث نظام الصفقات العمومية** : و يعد الاطار القانوني لتنظيم عملية تنفيذ المشاريع التنموية من قبل المؤسسات العمومية و الخاصة و يجب في هذا الاطار تفعيل المنظومة القانونية بما يحمي المال العام و هذا من خلال نظام المناقصات الشفافة وفق دفتر الشروط المحدد مسبقا وضرورة تفادي منح الصفقات العمومية بصيغة التراضي لتفادي الرشوة .

* **رفع الاعتمادات المالية للبرامج البلدية** : إن المبالغ المالية المخصص للتنمية المحلية و الخاصة بالبرامج البلدية للتنمية الموجهة للبلديات بهدف تنفيذ مختلف مشاريع التنمية المحلية تعد بسيطة جدا مقارنة بمتطلبات التنمية في مختلف القطاعات ، و الملاحظ أنه في الكثير من الحالات أن العديد من البلديات الفقيرة و المهمشة خاصة تلك التي تنعدم فيها الموارد من الضرائب و غيرها حيث أن التخصيصات المالية التي تتحصل عليها لا تكفي إلا لتسيير بعض الأنشطة المحدودة كالنظافة مثلا .

* **إعادة الاعتبار للمؤسسات العمومية البلدية :** أمام تراجع نشاط المؤسسات العمومية في مختلفة الأنشطة التنموية خاصة في مجال البناء و الأشغال العمومية و التهيئة و الانعكاسات السلبية التي تركها هذا التراجع و الغياب على التنمية المحلية ،

---

[25]- بن عثمان شويح - **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية - حالة البلدية**- ماجستير كلية الحقوق جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان 2011..ص 75.

فقد أصبح من الضروري إعادة بعث و الاهتمام بنشاط المؤسسات المسيرة من قبل البلديات التي تنشط في مختلف القطاعات خاصة الأشغال العمومية و البناء و التي من شأنها أن تساهم في مداخيل البلدية ،و امتصاص البطالة بخلق مناصب عمل دائمة .

خاتمة :

إن دراستنا لواقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية و القطاعية للتنمية بين 2000-2014 و أثرها على دينامية التنمية المحلية في مناطق الهضاب العليا لولاية سطيف من خلال تحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية ، قد أثبتت بأن أهمية البرنامجين تعد أساسية في مجال التنمية خاصة البرامج القطاعية بحكم ضخامة إعتماداتها المالية لتجسيد المشاريع التنموية بمختلف أبعادها . إلا أنه ما يعاب على صيرورة و فعالية تنفيذ الاستثمارات العمومية لهذين البرنامجين هو أنه و بالرغم من ضخامة المبالغ المالية المعتمدة و المستهلكة لتجسيد التنمية المحلية على أرض الواقع ، إلا أن النتائج لم تكن مرضية ، و لم ترق لمستوى تطلعات المواطنين و التنمية في الاقليم عامة و في البلديات المهمشة خاصة ، بالرغم من عديد الانجازات و التحولات الايجابية المسجلة في الكثير من القطاعات التنموية الحيوية الاقتصادية و الاجتماعية و التي مست خاصة الأقطاب الكبرى ، إلا أننا نسجل بأسف أن توزيع استثمارات البرنامجين لم يكن متوازنا بين مختلف برامج و قطاعات التنمية و كذا بين بلديات مجال الدراسة ، فقد كان الاهتمام بتنمية قطاعات دون أخرى التي لم يعط لها الاهتمام اللازم رغم أهميتها القصوى في حياة المواطن ، أما من حيث التوزيع المجالي فقد كانت الاستفادة كبيرة للأقطاب الكبرى على حساب البلديات النائية المعزولة باستفادتها محدودة و بقيت تعاني من التخلف و التهميش . و بهذا نقول أن التأسيس لتنمية محلية متوازنة لم يتحقق بعد ، و يتطلب استراتيجية وطنية صارمة و عملا جاد لتحقيق هذه الغاية من بإعادة الاعتبار لمساهمة المواطن و إشراكه المباشر في وضع المشاريع التنموية و الرصد الدقيق للانشغالات و النقائص و معالجة الاختلالات المجالية في مجال التنمية المحلية ، و يتطلب الحكامة أكثر لعقلنة و مراقبة توزيع ميزانية الولاية لمحاربة الجهوية و المحسوبية و الارتجال ، و وضع حد للتلاعب و هدر المال العام في مشاريع خيالية أو في مشاريع لا جدوى لها و قد تستهلك مبالغ مالية ضخمة دون أن تعود بالفائدة العامة على المواطن و التنمية. فالتطبيق الفعلي لهذه الاجراءات سوف يؤدي حتما إلى التأسيس الصحيح و الفعلي لتنمية محلية متوازنة ، شاملة و مستدامة.

لحق

جدول : 06 نصيب بلديات الاقليم من قييم استثمارات البرامج البلدية للتنمية و البرامج القطاعية خلال الفترة بين 2000-2014

إسم_البلدية	البرامج البلدية للتنمية (دينار.ج)	البرامج القطاعية غير الممركزة (دينار.ج)	مجموع استثمارات البرنامجين (دينار.ج)	النسبة (%)	نصيب الفرد (دينار.ج)
الحامة	680 711 000	1162974000	1 843 685 000	0,85	139 430
الرصفة	642 521 000	843548000	1 486 069 000	0,68	92 446
العلمة	1 457 626 357	22626059000	24 083 685 357	11,07	2 337 768
الولجة	490 850 000	925664000	1 416 514 000	0,65	9 137
أولاد تبان	476 765 000	1332572000	1 809 337 000	0,83	116 943
أولاد سي أحمد	393 601 000	1383260000	1 776 861 000	0,82	206 804
أولاد صابر	451 736 000	6321526000	6 773 262 000	3,11	652 216
بازر صخرة	505 135 286	3033172000	3 538 307 286	1,63	345 605
بلاعة	423 668 000	723742000	1 147 410 000	0,53	91 719
بوطالب	459 514 000	877641000	1 337 155 000	0,61	47 762
بئر العرش	490 688 000	3708340000	4 199 028 000	1,93	286 310
بئر حدادة	446 278 000	620010000	1 066 288 000	0,49	112 763
بيضاء برج	599 102 000	1268947000	1 868 049 000	0,86	74 737
تلة	505 534 000	712949000	1 218 483 000	0,56	58 412
حمام السخنة	718 181 856	2706964000	3 425 145 856	1,57	97 096
سطيف	2 545 416 000	101961171000	104 506 587 000	48,05	13 819 967
صالح باي	722 392 000	2961910000	3 684 302 000	1,69	274 150
طاية	513 788 000	1216739000	1 730 527 000	0,80	5 999
عين أرنات	823 185 000	9749027000	10 572 212 000	4,86	389 042
عين أزال	847 650 000	8103993000	8 951 643 000	4,12	205 544
عين لحجر	655 857 000	2464314000	3 120 171 000	1,43	64 351
عين ولمان	880	9504377000	10 385	4,77	302

862 000		239 000		442	
826 841 500	9144323000	9 971 164 500	4,58	135 054	قجال
556 272 000	999518000	1 555 790 000	0,72	46 186	قصر الأبطال
424 055 000	2348023000	2 772 078 000	1,27	116 313	قلال
425 075 000	808599000	1 233 674 000	0,57	57 689	قلتة الزرقاء
452 273 000	1568507000	2 020 780 000	0,93	119 037	مزلوق
18 415 577 999	199077869000	217 493 446 999	64,20	213 688	الهضاب العليا
31 516 422 645	307 121 113 000	338 637 535 645	100,00	227 277	مجمل الولاية

المصدر

:معالجة لمعطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية سطيف

فهرس الهوامش و المراجع بالغة العربية

- بن عزة محمد – **أثار الانفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل احصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر .** ورقة عمل

-بن عثمان شويج - **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية - حالة البلدية-** ماجستير كلية الحقوق جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان 2011.

-محمد مسعي - **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها في النمو** . جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، مجلة الباحث العدد 10 / 2012 . ص 147.

- محمد حسن الدخيل : **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة** – منشورات الحلبي الحقوقية ، مصر ،ط2009/1- ص:19

-منال طلعت محمود – **الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي،** المكتب الجامعي الحديث ، مصر،2003 ، ص23.

-ع، بوعتروس- م. دهان ، **متطلبات تعبئة الموارد المحلية للتنمية** – ملتى حول التنمية المحلية في الجزائر- جامعة برج بوعريريج 2008. ص 2 .

-طاوش قندوسي **: تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي ،دراسة جالة الجزائر** – رسالة دكتوراه في التسيير .جامعة أبي بكر بلقايد . تلمسان 2013- 2014 .

- س. دلفوف -ع. حططاش - **أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر 2001- 2014** - ورقة عمل- جامعة سطيف ص 8-**9 .**

-حماني عبد الكريم – **تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة ، حالة برامج دعم النمو الاقتصادي** – رسال ماجستير في الحقوق –جامعة الجزائر 1 – سنة 2012.

- نشرية خاصة بالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI- **برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 .**

-م- ن- مشري – **دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** – رسالة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف . –

-وسيلة سبتي، موسى رحماني:**واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية –** ورقة عمل- الملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،باتنة 2/1 ديسمبر 2004،ص 2

وصاف سعيدي، د. قويدري محمد – **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين العوائق و الحوافز** - كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة الجزائر . مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير . العدد 08 – 2008.

فهرس الهوامش و المراجع بالغة الفرنسية

-CENEAP : **Appui à l'investissement économique local dans la wilaya de sétif** .2012

-DPAT **: Wilaya de Sétif par les chiffres .revue année 2011**.

-FAVREAU, louis et Benoit LEVSEQUE, **Développement économique Communautaire, économie sociale et intervention**, sainte –foy PUQ 1996.p.19.

-Groupe e travail , **Le développement local** . Somet de Montreal .2002

-Ministère des finances **: Note de présentation du projet de l a Loi de Finances 2012.**

-ONS **: Premier Recensement économique, résultats définitives de la première phase** - série E -N° 172 /2012

-SEDDIKI MALIKA : **Investissements Publics et Gouvernance en Algérie : Quelle Relation!** Faculté des Sciences Economiques, Sciences commerciales et Sciences de Gestion Université Alger 3**.**

-TRAMBLAY. Diane Gabrielle et Vincent Van Schendel **. Economie du Québec et de ses régions,** Télé université , édition saint martin ,1991.p.487.

-www.premier-ministre.gov.dz :
Programme complémentaire de soutiens à la croissance 2005-2009

-ZEGHIB Mohamed **: Évaluation et impacts des PPDR sur l'agriculture et le développement rural local Cas du Nord de Sétif** – magister .université de sétif .2009